



State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرتين جديدتين إلى المادة (١٨) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح
سعد علي الخنفور

النائب
سعد الخنفور

يحال إلى لجنة الموارد البشرية
يوزع على الأعضاء

سعد
٢٠١٦/٨/٢٣-ع



State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون

بإضافة فقرتين جديدتين إلى المادة (١٨)

من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩

في شأن الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف فقرتين جديدتين إلى المادة (١٨) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه نصهما الآتي:

"وتحتسب مدة انتظاره منذ التسجيل في ديوان الخدمة المدنية وحتى تاريخ مباشرته العمل في وظيفته ضمن سنوات خدمته المسجلة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفق الضوابط التي يضعها مجلس الخدمة المدنية.

وعلى ديوان الخدمة المدنية التيقن من استحقاقه كافة العلاوات والمزايا المالية الأخرى قبل مباشرة عمله وفقاً لفترة انتظاره التي أصبحت ضمن سنوات الخدمة."

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإضافة فقرتين جديدتين إلى المادة (١٨)

من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩

في شأن الخدمة المدنية

كشفت الأرقام والإحصائيات الحكومية الرسمية عن تزايد أعداد المنتظرين للوظائف المسجلين في ديوان الخدمة المدنية عاماً بعد الآخر، حيث تتجاوز مدة انتظار العديد ١٢ شهراً وأكثر وأغلب هؤلاء المنتظرين من الشباب المقبل على الحياة.

إن أصعب ما يواجه الشباب في مستهل مشوارهم العملي هو هدر الوقت، والذي لم ينتج عن أخطاء ارتكبها أو وقع فيها المواطن الباحث عن الوظيفة بعد اتخاذ كافة الخطوات المطلوبة منه وأهمها تسجيله في ديوان الخدمة المدنية.

إن استنزاف هذا الوقت يقع على مسؤولية ديوان الخدمة المدنية الذي تباطأ في إيجاد الوظيفة لهذا الشاب وعليه لا بد أن يكون هناك تعويضا بشكل غير مباشر لهذا الشاب الذي طالت مدة انتظاره للوظيفة لخطأ ليس مسؤولاً عنه.

وعليه تقدمت بهذا الاقتراح بقانون ليكون بمثابة تعويضا معنوياً ومادياً للمتضررين من طول مدة انتظار الوظائف بعد التسجيل في ديوان الخدمة المدنية .

ونص الاقتراح على إضافة فقرتين جديدتين إلى المادة (١٨) باحتساب مدة الانتظار منذ التسجيل في ديوان الخدمة المدنية وحتى تاريخ مباشرة العمل ضمن سنوات الخدمة المسجلة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفق الضوابط التي يضعها مجلس الخدمة المدني.

وعلى ديوان الخدمة المدنية التيقن من استحقاق الموظف كافة العلاوات والمزايا المالية الأخرى قبل مباشرة عمله وفقاً لفترة انتظاره التي أصبحت ضمن سنوات الخدمة.

